عليه وسلم خرج وهو غضبان محمرّ وجهه حتى صعد المنبر فقام
اليه رجل فقال اين ابي قال ابوك في النار فقام اخر فقال
من ابي قال ابوك حذافة وكان الناس يسبونه وينسبونه
لغير فخفي عمر على ركبتيه واعتذر عنهم حتى سكن غضبه ه
فنزلت نهيا لهم ان يسألوا كما سألت النصارى في المائدة فاصبحوا
بها كافرين ومعلمة لهم بانهم ينتظرون نزول القرآن فانهم لا
يسألون عن شيء الا وجدوا تبيانه قاله ابن عباس ومعناه ان
جميع ما يحتاج اليه من الدين لا بد ان يبين في القرآن ابتدا
من غير مسالة وح فالاجابة للسوال سيما عالم يقع وانما المحتاج
اليه فهم ما اخبر الله به ورسوله ثم اتباعه والعمل به كما اتى
اليه صلى الله عليه وسلم بقوله فحديث مسلم السابق اذا انهيتكم
عن شيء الخ بخلاف من مر فهمته عند سماع الامر والنهي الخ
ما قد يقع وقد لا فانه مما يبتنى عن الجد في امتثال الامر والنهي
والحاصل انه لا مانع من تعدد سبب النزول وان منه ما يسر
السائل جوابه مثل هل هو في الجنة او النار وهل لوم من يذنب
اليه او عيّره وما كان منه على وجه التعنت والعيب والاستهزاء
كما كان يفعله كثير من المنافقين وغيرهم وما كان يسئل عنهم
اية واقتراحها على وجه التعنت كما كان يسأله المشركون واهل
الكتاب وما كان سؤالا عما اخفاه الله كامر الساعة والروح
او عن كثير من الحلال والحرام مما يخشى ان يكون السؤال سببا
لنزول التشديد فيه كهو عن الحج هل يجب كل عام وفي ح صح
ان اعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم
من اجل مسألته ولما سئل صلى الله عليه وسلم عن اللعان كره ه

السائل

المسايل وعابها حتى ابتلى السائل عنه قبل وقوعه بذلك في اهله
ولم يرخص في السوال الا لوفود الاعراب لتفهم بخلاف
المقيمين عنده لرسوخ الايمان في قلوبهم وصح عن انس ابن
سمعان اقمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة سنة
ما يمنعني من المسالة الا الهجرة كان احدنا اذا اهاجر جاء ليسال
النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فهبنا ان نسال رسول الله ه
صلى الله عليه وسلم عن شيء وكان يعجبنا ان يجيء الرجل من اهل
البادية العاقل فيسالة ونحن نسمع ورويا احد انهم رشوا
اعرابيا بردا حتى يسال لهم لعلهم ربما يسالوا عما لم يقع فانا لا نرجو
الغد وغدا وليس معنا مدي فاذبح بالقصب وسال حذيفة
عن الفتن وما يقتل شيئا واثر تركتكم على وذرتكم ماضي
ذرونا لان العرب لم تشتغله الا في الشر اغتنا عنه تبرده
وكذا ودع ماضي يدع ومعنى فرض الله عليكم الحج اوجبه ه
ومن ثم اجمعوا على وجوبه وانه مرة في العمر باصل الشرع
والاصح انه على التراخي لان الامر لا يقتضي الفور على الاصح
ولانه صلى الله عليه وسلم اخره عن سنة ايجابه ومن ثم قال
القائلون بفوريته يجوز تاخيره السنة والسنتين وشرط
وجوبه التكليف اتفاقا والاستطاعة وكذا الحرية عند الجمهور
والاسلام شرط قبل للوجوب وقيل للاداء واعتبرت الاستطاعة
فترة حدث بالزاد والراحلة لكن مر ان منهم من صححه ومنهم
من ضعفه ومن ثم اختلفوا فيما فقال الامام مالك من
اعتاد السؤال ببلده لا يحتاج لوجود زاد ومن قدر على المشي

اختلف في النذر والقضاء فانه
يتعدد بتعدد موجبه انتهى

قوله للوجوب وقيل للاداء فعلى
فعلى الاول لا قضاء على الحافر اذا
اسلم وهو المعتمد وعلى الثاني يجب
عليه القضاء كما مر تدم

Copyright © King Saud University